

تعدّ ريادة الأعمال أو ما يعرف بالEntrepreneurship، «الموجة» الجديدة التي تسيطر على توجيه الباحثين الشباب وطلاب الدكتوراه، وهي محور رئيس في معظم ورش العمل التي تناول استكمال المهنة بعد تحصيل الشهادة، أبعدهن ذلك، فإن بعض المؤسسات الأكاديمية قامت بتأسيس أقسام ومكاتب مخصصة لاحتضان إطلاق الشركات الناشئة (Start-ups) وهو ما يعرف بال Incubators فهاهي أبعاد هذه «الموجة»؟ لِمَ تستهدف الباحثين الشباب؟ وما قد تكون النتيجة على العلوم من جهة، وعلى البعد الاقتصادي - الاجتماعي من جهة أخرى؟

الباحثون الناشئون في ظل النيوليبراليّة
عليكم بـ «ريادة الأعمال»

الأرجح البقاء هناك بدلاً من العودة إلى فرنسا.

لطالما ارتبط البحث العلمي ومهنة الباحث بمسألة التمويل، وفي الدول الرأسمالية، باتت مهنة البحث تشبه مهنة المنقّطين غير الحكوميين نوعاً ما. إذ يدفع هذا النظام المختبرات والباحثين إلى المنافسة الحادة في طرح المشاريع المرتمطة بإشكاليات معيّنة سعياً لإتقان الممول، خصوصاً في ظل تراجع ميزانيات البحث في شكل عام في العالم العربي.

وبما أن النموذج الرأسمالي لن يختلف بالجوهر بين تجرية وأخرى، فإن تجربة فرنسا تمثل إحدى النسخات النيوليبرالية من هذا النموذج، لا سيما بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي حقّق النيوليبراليون فيها انتصاراً كاسحاً تمثّل بظور إيمانويل ماكرون، ثم بتحقيق أكثرية مطلقة داخل السلطة التشريعية. وما كانت إلا أشهر قليلة حتى بدأت مفاعيل سياساتهم تظهر في الشارع الفرنسي على شكل تطاهرات نقابية وتشعبية وحرية، ثم إضرابات عدّة كان أبرزها إضراب عمّال المؤسسة الوطنية

للبنك الحديدية (SNCF)، كما إضراب عمّال ومراقبي المطارات، والإضرابات والمواجهات التي خاضها الطلاب في مختلف الجامعات والمدن الفرنسية إثر التعديلات الليبرالية في آليات التسجيل في الجامعات

إلا أن مفاعيل أخرى باتت تلوح في الأفق، إذا حاولنا النظر في شكل أعرق من الأبحاث اليومية، لا سيما ضمن الأطر الأكاديمية الرسمية، أي الجامعات والمؤسسات البحثية العامة (التي أعرق من الأبحاث الوطنية العلمي (CNRS) ففي ظل سياسة تخفيض ميزانية القطاع العام والمؤسسات الرسمية، يتنقّد معظم الباحثين والإساتذة الباحثين تراجع عدد فرص عقود العمل المثبتة في السنوات المقبلة (والتي تستلزم امتحان دخول ولجان تقييم، كما تخفيض ميزانية البحث، ما سيؤدّي إلى تراجع عدد مشاريع التمويل وانخفاض قيمتها. إن كل هذا التراجع سينعكس بطبيعة الحال على مصير الباحثين الشباب، إذ سيجدون أنفسهم أمام فرص عمل محدودة في مقابل منافسة عالية، كما أن فرصة الحصول على عقود موقّعة في البحث، لا سيما ما يعرف بالـ Post-Doc، سيزداد صعوبة، في حين يشكّل هذا الحقد حتى الآن أحد البدائل المتاحة،

كما ضرورة للنجاح في امتحانات الدخول والتثبيت، خصوصاً إذا ما تمّ خارج فرنسا، وهذا ما بات يتمّ التشديد على أهميته أخيراً من أجل الحصول على وظيفة ثابتة، وتأتي هنا المفارقة، إذ يعتبر الكثير من الباحثين أن من سيجد فرصة في الخارج، سيفضّل على

”

يُذمّ الباحث الشاب للتخلف عملياً عن البحث العلمي لتصبح مهمته المناقسة في السوق لا الاكتشاف والإجابة على المعضلات البحثية

“

حيث تسود قواعد التجارة والاستهلاك، لا قوانين الطبيعة والعلوم، ولا الاكتشاف والإجابة على المعضلات البحثية.

وعلى رغم الحضور الثابت لإشكالية المنافسة في السوق، أي جوهر النيوليبرالية، والتي تعني بالضرورة فشل النسبية الأكبر من الشركات الناشئة في الاستمرار والتطور، وبالتالي عقد هذا «الحل البديل» عن كونه الحل المثالي للباحث الناشئ، فإن هذه المسألة تمرّ مرور الكرام في ورش العمل التوجيهية، في مقابل ضج هائل لايقونة «الإبداع والابتكار»، والتي تدعغ أعلام الناشئين وطموحاتهم، خصوصاً في ظل غياب دور الفرد وقيمته، وبحبته المستمر عن مكانة له في المجتمع.

باحث في شركة خاصة

أما «الحلل، الآخر المطروح ضمن السائد النيوليبرالي، فهو ذهاب حفلة شهادة الدكتوراه للعمل في القطاع الخاص والتطبيق الصناعي، الذي قد يكون ضمن أقسام عدّة، أبرزها البحث والتطوير (R&D) ومراقبة الجودة وحتى بعض الأعمال الإدارية. إن هذا الخيار قد يبدو أضمن من حيث أن الشركات الكبيرة قد تتمتع بهامش أضمن من حيث أن الشركات الصغيرة لا تخدم قدرتمتج بهامش ضئيل (وهذا ما لم يعد مقنعاً بعد أزمة 2008 الاقتصادية)، لكنه محدود من حيث هامش حرية الباحث في إطار البحث والعلوم، إذ إن الشركات الخاصة والـتسلي لا تبغي إلا الربح والمنافسة في السوق، لن

مقال

قبي ستاندينم *

من المبرز فكرياً بالنسبة إلى اليمين السياسي أن يرغب في تقييد مفهوم العمل بالشغل، أي النشاط المدر للعائد المادي. ولكن من غير المبرز لن هم في اليسار السياسي أن يفعلوا ذلك. فالديموقراطيون الاجتماعيون يدفعون ثمناً سياسياً باهظاً لقيامهم بذلك خلال القرن العشرين. فقد وقع هؤلاء في شركهم السياسي الخاص، حين قدسوا مفهوم العمالة الكاملة (التشغيل الكامل للعالة) حين كان لا يدعي أكثر بقليل من اعظم عدد الناس العاملين في مواقع تتراوح بين الوظيفة العادية والإدارية. وإن لم يستطع اليسار الهروب من حماقة مساواة العمل بالشغل، فسوف يستمرّ في خسارة شعبيته والانجراف إلى الهوامش السياسية. فلماذا يجب أن يملئ عدد الأشخاص الذين يشغلون «وظائف» السياسات التقدمية؟

يجب تذكير الديموقراطيين الاجتماعيين،الذين تعتمد سياساتهم على العمالة، أنّ هدف الاستقرار على الأمان الوظيفي، هو مفهوم كان أصحاب العمل يدافعون عنه في الأساس في منتصف القرن التاسع عشر، وليس منصف العمال. ولعقود طويلة، كان مصطلح «موظف» أمراً مؤسفاً واعتراضاً بوضع اجتماعي متدنٍ. يعلق عادة على النساء غير المتزوجات اللواتي يُجبرن على القيام بأعمال منخفضة الأجر في أسر بورجوازية أو أرسقراطية. خلال القرن العشرين، لدى تحالف غريب بين أيديولوجيات سياسية إلى جعل الشغل أمراً إلزامياً، ما عدا في صفوف طبقة النبلاء والأثرياء. وما كان ضرورة فرعية في النظام الرأسمالي، أصبح ضرورة مرضية في الدستور السوفياتي في عبارة لبنتين: «من لا يعمل لا يأكل»، واتخذ لاحقاً شكلاً مشابهاً يعادي الحرية في جميع أشكال الديموقراطية الاجتماعية. وكان الحصول على ضمان اجتماعي لائق يقتصر، في شكل متعقد جداً، على أولئك الذين أدوا أعمالاً لرؤسائهم أو الذين أظهروا بطرق مهينة، الرغبة في الشغل، أو الذين كانوا متردّين في فعل شخص يعمل، أو الذين أمضوا فترة طويلة في الخدمة.

العمل القسري

أوصل أبطال وبيلات الديموقراطية الاجتماعية كل ذلك إلى خواتيم منطقيه. فقد دعمت بياتريس ويب أم الاشتراكية الغابية (الغاليانية)، في شكل صريح معسكرات العمل، حتى لو باستخدام القوة إذا لزم الأمر، مانحة وزراء بلير بعد أجيال عدّة تهربوا لدعم برامج التشغيل الحكومية. وفي موازاة ذلك، آمن ويليام بيغريدج، الأب الروحي لدولة الرفاه البريطانية، الذي يجاهر بليبراليته ويكرّز سنويًا في بورصة لندن، بـ«سوط المجاعة»، لإجبار العمّال على العمل. وهذا المنظور في أحسن الأحوال يعتبر منظورا أبويًا، وفي أسوأها معادياً للحرية.

وتؤج هذا الإجحاف باتفاقيات منظمة العمل الدولية، التي تجسد النموذج الديموقراطي الاجتماعي، لا سيما اتفاقية رقم 102 المصّلة عام 1952. وهي اتفاقية الضمان الاجتماعي التي تعتبر وجود «مُعيلين» وزوجات تابعات وسنوات

قراءات

يجب على اليسار التوقف عن مساواة الشغل (work) بالعمل (labour)

نفسه، فكروا في المعضلة التالية: إذا احسبنا العمالة فقط من خلال الإحصاءات الوطنية، وإذا تمّ قبول العمل فقط من قبل البيروقراطيين الذين يديرون السياسة الاجتماعية، عندئذٍ ستخفّض قيمة «العمو الاقتصادي» وستركّز كثيرًا على الأنشطة التي تؤدّي إلى استفاد الموارد، وإذا أتبعنا بدلاً من ذلك نهجًا غير عمّالي، فإن قيمة العمل الذي ليس شغلاً أو ما يطلق عليه عادة «قيمة الاستخدام» ستساوي على الأقل مع «قيمة المالة».

يجب أن يكون ذلك جذاباً جداً لبعض الأخصر، وسوف يتعنه من تجاوز غرابية مصطلح «تراجع النمو» (de-growth)، فإذا كانت الأنشطة المصمّمة للحفاظ على مواردنا وإعادة إنتاج أنفسنا ومجتمعنا، تُعطى قيمة متساوية للأنشطة التي تستنفد الموارد، فإن الانتقال من الأخيرة إلى السابقة لن يخفّض «النمو» أو «تراجع النمو»، ومن الصعب الحفاظ على حملة سياسية تقوم على

وبدلاً من انتقاد برامج التشغيل الحكومية التي تُجبر العاطلين من العمل على القيام بعمل تافه، يقضي الديموقراطيون الاجتماعيون الأكبر سناً وقتاً أطول بكثير في مهاجمة الانحمار حزب العمال الهولندي إلى الحد من العمل بدّلًا من الشغل. وما لم يتمكّن الديموقراطيون الاجتماعيون من عكس التزامهم بالعالمية، فإنهم سينتهون بالتأكيد بقوة سياسية. نعم الأمر أساسي إلى هذا الحدّ. غير أن السبب الآخر للرغبة في إعادة النظر في التفكير النقدي في شأن العمل هو الأكثر أهمية في سياق الأزمة البيئية التي تندفع نحونا.

التقدمي وفي المقالات والكتب التي يؤلّفها التقدميون، من شأنه السماح للجميع بقياس «النمو» بحساسة أكبر على البيئة. وأنا على ثقة بأن الكثيرين يبتنّوا في اليسار يشعرون بعدم الراحة تجاه الدعوات التي يطلقها أشباه الكثرين وغيرهم في اليسار للمزيد من النمو، في الوقت الذي يعني ذلك المزيد من الاستنفاد للموارد والاحتباس الحراري وتراجع العمل لصحة الشغل.

لا مفرّ من الشخّ الديموقراطي الاجتماعي. في الفكر التقليدي، إذا انتقلت من القيام بعمل ممل في مكتب كل يوم إلى قضاء الوقت نفسه في رعاية أقارب مسنّين أو خدمة مجتمع المحلي، سينخفّض النمو الاقتصادي وهو ما يعتبر أمراً «سبئاً». ولكن إذا تمّ تقييم عمل الرعاية بما لا يقل عن

وظيفة المكتب، فلن يقلّ هذا التحول من النمو. بعضنا يتعمّن أن يكون أكثر راديكالية. ولكن ذلك سيكون بداية رائعة.

www.social europe.eu

ترجمة: لياء الساحلي
*بروفسور باحث مشارك في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) بجامعة لندن ومؤلف «فساد الرأسمالية: لماذا يزدهر أصحاب رأس المال بدلاً من الألام» (Biteback، 2016)، و«الدخل الأساسي: وكيف نخفّقه» (Penguin، 2017). كما كتب «البريكاريا: الطبقة الجديدة الخطرة» (Bloomsbury، 2011)، و«ميتاق (البريكاريا: من المقيمين إلى المواطنين» (Bloomsbury، 2014). وهو أيضاً الرئيس الفخري للمشارك لشبكة الأرض للدخل الأساسي، وهي منظمة دولية غير حكومية تعمل على تعزيز الدخل الأساسي.

الأسباب التي تدفعهم إلى التحول إلى حركات تقدّمية جديدة يحرص الديموقراطيون الاجتماعيون القدامى على رفضها باعتبارها «شعبوية».

كانت الثنائياتن الثمان شكّلتا أساس السياسة الديموقراطية الاجتماعية وسياسة العمل: «مكان العمل» مقابل المهنة في أوروبا والحكومات مقابل الاستخدامات الأخرى للوقت، ولكن الكثير من العمل يحصل بعيداً عن الاتفاقيات الدولية «الحديثة». ولكن لا بدّ من مواجهة هذه الحقائق المزعجة، وليس إلغاءها من تاريخ اليسار. فقد كان الديموقراطيون الاجتماعيون صامتين في شكل ملحوظ على التغيير المنهجي للعمل ومساواته بالشغل. ففي البداية لم يفعلوا أي شيء لتغيير الخطاب أو لتشكيك في النموذج الإحصائي للعمل، الذي تم استخدامه في الحسابات القومية وإحصاءات العمل منذ الثلاثينيات. ولكن ما لم يتغيروا، لا يمكنهم أن ياملوا في استعادة تقدمهم السياسي ولن يستحقوا ذلك.

لا بد أن أقول أمراً قد يوافقني عليه بعض القراء أنه لم أشعر أبداً أكثر كرامة أو أنماج لما في المجتمع مهما أنا عليه منذ ان توقفت عن شغل ووظيفة

أولئك الموجودون في صفوف «البريكاريا»، وقتاً أطول في العمل للإحصاء للدولة مقارنة بالعمل الفعلي. ويخبرهم الديموقراطيون الاشتراكيون ضمناً أن هذا ليس عملاً حقيقياً.

إذا قبل المرء بالواقع فقلبه الاعتراف بأن إحصاءات العدالة الوطنية تشوّه في شكل متنام صور العمل والطريقة التي يعيش بها الناس. فلا يمكن أي شخص يدعي أنه من اليسار الدفاع عن اعتماد السياسة الاجتماعية على الحساب المرئية، ولكن هذا التشويه مناسباً شخصاً آخر من اليمين. فالحمائية يجب أن تُعطى فقط لأولئك الذين يقومون بعمل مرئي. وهنا جاءت ديموقراطية «الطريق الثالث» الاجتماعية التي ذهبت أبعد في هذا الطريق. مُدّعة أنه لا ينبغي أن تكون هناك حقوق من دون مسؤولية، وأن هؤلاء يجب أن يبتدئوا ذلك بالشغل، من خلال شغل وظائف.

برامج التشفيه الحكومية

يجب على المرء أن يترك الأمر لتضمير الديموقراطيين الاجتماعيين ليشرحوا سبب التزامهم بالصمت في شأن طبيعة إحصاءات العمالة الوطنية. فالمرحلة النهائية من



ماسكو غارغالو ـ البرينثال

^[1]
^[2]